



----01/07/2019---

توثيق: 498

محضر جلسة

محضر جلسة لجنة العطاءات غير الاعتيادية رقم 07/2019 المنعقدة يوم الاربعاء الموافق 19/06/2019 في تمام الساعة 19:00 وذلك في قاعة الهندسة-البنية الجديدة.

الحضور:

محمد يوسف اغبارية- عضو	رامز محمود جبارين- رئيس
زياد ابراهيم ابو شقرة- عضو	مصطفى محمد ابو ماجد- عضو
طارق زياد ابو جارور- عضو	محمد نجيب محاميد- عضو

وبمشاركة كل من:

محمد فتحي محاجنة- مساعد المستشار القضائي	محمد ابراهيم جبارين- قسم الانظمة والمعلومات
---	--

الغياب:

جمعة اغbarية- محاسب البلدية	بلال ظاهر محاجنة- عضو
-----------------------------	-----------------------

جدول الاعمال:

- المصادقة على محضر جلسة العطاءات السابقة رقم. 06/2019 .
- البت في المناقصات 1 , 2 , 3 / 2019 التي تم الغاؤها في الجلسة السابقة .

مجرى الجلسة:

افتتح الاخ رامز الجلسة بقوله الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله



1. المصادقة على محضر جلسة العطاءات السابقة رقم. 06/2019

تم المصادقة بالإجماع على محضر الجلسة السابقة رقم 2019/06.

2. البت في المناقصات 1 ، 2 ، 3 / 2019 التي تم الغاؤها في الجلسة السابقة

أشار الاخ رامز ان موضوع جلسنا اليوم يتعلق بالتوجهات التي تلقيناها من المشتركيين ورسالة مدير قسم المشتريات بخصوص قرارنا الغاء المناقصات في الجلسة السابقة ، وعليه سنتشاور اليوم في طرح الامكانيات الموجودة والحلول الممكنة من اجل احراق العدل وسماع وجهة النظر الاخرى .

الاخ زياد ابو شقرة : تلقيت الكثير من الانتقادات حول قرارنا الغاء المناقصات الثلاثة اعلاه وقد أكدت للمشتركيين ان هذا القرار لم يكن فرديا ولا من اي دافع شخصي آخر انما كان جماعيا وبالتشاور مع اعضاء اللجنة بعد ان وجدنا ان الطريقة التي استعملت في المناقصة هي طريقة غير سليمة وغير منطقية وشرحت هذا الامر للمشتركيين ، ويعلم الاخوة اننا حاولنا جاهدا على مقارنة الاسعار والخروج بحل الا ان وجود منتجات جديدة وغياب منتجات كانت تستهلك بكميات كبيرة حال دون الوصول الى مقارنة صحيحة للمنتج المستهلك بكمية كبيرة بالفعل وعليه لا زلت مقتنعا ان قرار الالغاء كان صحيحا.

الاخ مصطفى أبو ماجد - أضمن صوتي لصوت الاخ زياد انا ايضا غير مقنع بالطريقة.

الاخ رامز - انا اريد ان انوه ان التشاور على آلية المناقصة كانت يجب ان تكون قبل اعلان واعداد المناقصة ما هو ذنب المتقدم الذي اشتري المواد وكرس وقتا منه لتقديم عرضه اي ان الخلل ليس عند المشتركيين انما عندنا لماذا لا نسمع رأي المشتركيين وهم اصلا لا زالوا مزودين للبلدية ومستعدون للعمل معنا حسب شروطنا ، اود ان اسمع رأي مساعد المستشار القضائي الاخ محمد فتحي في موضوع اعادة النظر في الغاء المناقصات وتبعاته القانونية.

الاخ محمد فتحي : أؤكد على ما قلته سابقا ان الغاء اي مناقصة غير محبذ الا في حالة الشرح المقنع والتبرير القوي وانا ايضا على استعداد للوقوف الى جانبكم في القرار الذي ستتخذونه في هذا الشأن سواء كان الإلغاء المناقصات او تبطيل قرار الالغاء.

الاخ محمد يوسف : انا مع اعادة النظر في قرارنا السابق ومع اتاحة الفرصة للمشتركيين اذا كانت هناك امكانية للتغيير الانقافية لفترة اقل وتنفيذ التغييرات التي اقترنها سابقا على طريقة المناقصات او تخفيض الاسعار ، لا اعرف اذا كان هذا قانونيا ، اجاب الاخ محمد فتحي بأنه لا يمكننا قانونيا التعديل اذا تم الموافقة على البت في المناقصات.

الاخ محمد نجيب : برأيي ان تعطيل هذه المناقصات يسبب ضررا للمكاتب البلدية وان مشكلة المناقصات المطروحة امامنا يمكن معالجتها بشكل او باخر دون الغاؤها وانا مع



اعطاء المشتركين فرصة تقديم خدماتهم وفقا لشروطنا.

الاخ طارق زياد - انا ايضا اؤكد ان المشكلة كانت من عندنا وليس للمشتركين ذنب فيها الا اننا نستطيع املاء شروط اخري والتشديد على تجنب استغلال المشتركين بهذه الطريقة التي عرضت فيها المناقصة.

الاخ رامز : اذا ادعوكم للتصويت على قرار ابطال قرار الالغاء الوارد في البند 9 من جلسة رقم 2019/06

صوت مع الغاء القرار للبند رقم 09 من جلسة 2019/06- ، قرار الغاء المناقصات 2019/1,2,3 ، 4 -أعضاء.

الاخ رامز محمود , محمد يوسف , محمد نجيب , طارق زياد.

وصوت ضد الغاء القرار عضوين اثنين - الاخ زياد ابو شقرة , مصطفى ابو ماجد.

وعليه تم التوصية على البت في المناقصات اعلاه في الجلسة القادمة والاعلان عن فائزين.

باحترام
قسم الانظمة والمعلومات
محمد ابراهيم جبارين